الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأثره على التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

Commitment to Social Responsibility and its Impact on Sustainable Development - A Case study of the Cement Corporation and its derivatives ECDE -Chlef.

د.متناوي أمحمد
جامعة الشلف- الجزائر
metnaouihafidh@yahoo.fr

Abstract
The last decade has witnessed increasing interest in social responsibility by researchers and institutions. Several studies have shown that the commitment of institutions to social responsibility improve their image, which affect positively on the behavior of society. So, this institutions can achieve their objectives in one hand, and the commitment to social responsibility includes in its content the preservation of the environmental aspect on the other hand.

مقدمة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان كيف تساهم عملية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة، وذلك بالتطرق إلى الآثار الايجابية المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية على المجال البيئي، وقد تم اختيار إحدى المؤسسات الهامة في منطقة الشلف وهي مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لإجراء هذه الدراسة، وهذا بالرغم من أن نشاطها له العديد من الآثار السلبية على الجانب البيئي، إلا أنها قامت في السنوات الأخيرة بعدة إجراءات بشكل طوعي للمحافظة على البيئة، الأمر الذي حسن صورتها بالنسبة لأفراد المجتمع ،سواء من حيث الإجراءات في المجال الاجتماعي وكذلك بالنسبة للمجال البيئي.

وعليه كانت إشكالية البحث تتمحور حول السؤال التالي: **كيف يساهم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؟** وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي كالتالي:

- ما لمقصود بالمسؤولية الاجتماعية وفيما تتمثل مختلف مبادئها وأبعادها؟
- فيما تتمثل التنمية المستدامة وماهي مؤشرات قياسها؟
- تبيان مساهمة المؤسسة محل الدراسة في دعم التنمية المستدامة

أولا: مدخل عام للمسؤولية الاجتماعية وأهم مبادئها

1- مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية: هناك العديد من المفكرين الذين تطرقوا لهذا الموضوع باختلاف توجهاتهم وأفكارهم، لذا كانت هناك العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية، نحاول التطرق إلى أهمها:

التعريف الأول: وهو تعريف قدمته هيئة الأمم المتحدة وتعرف فيه المسؤولية الاجتماعية على أنها " ذلك السلوك الأخلاقي للمؤسسة اتجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسئولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال من مساهمين ، البيئة، الموردين، العملاء...الخ" .[1]

التعريف الثاني: " هي الإدماج الطوعي للانشغالات الاجتماعية و الايكولوجية للمؤسسات في أنشطتها التجارية وفي علاقاتها مع كل الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية مثل المساهمين، الزبائن، الموردين، الجمعيات الخيرية،...الخ." [2]

التعريف الثالث: وهو تعريف قدمه البنك العالمي ويعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها" التزام أصحاب النشاطات التجارية للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس وذلك بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد".[3]

يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات سواء حكومية أو مؤسسات أعمال بخدمة المجتمع والمحافظة على بيئته، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية اتجاه كل الأطراف المتعاملين معها.

كما يتضح أن المسؤولية الاجتماعية ليس لها جانب القوة القانونية بل أنها اختيارية ومعنوية وهي تستمد قوتها من الطبيعة الطوعية لها، وحسب الاتحاد الأوروبي فان المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مفهوم تقوم المؤسسة بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، وبذلك فالمسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي وليست مسؤولية مرتبطة بقوانين أو قواعد تجبر المؤسسة الالتزام بها[4].

وبهذا يتبين أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع تسعى المؤسسة من خلاله إلى تقوية الروابط مع أطراف المجتمع المختلفة، الأمر الذي يساعد على تعزيز وتقوية مكانتها في أذهان الزبائن، أي أن المسؤولية الاجتماعية تشمل نشاطا مرتبطا ببعدين أحدهما داخلي ويتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين، والثاني خارجي ويعكس مبادرات المؤسسة في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

كما نجد أن هناك من ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسات تجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين خدمات الصحة، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل، المساهمة في حل مشاكل الإسكان والتعليم وغيرها"[5].

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف[6]

كما ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها" ذلك العقد الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع، وذلك في إطار ما تقوم به المؤسسة من عمليات اتجاه المجتمع"[7] ، أي أنها فلسفة الإدارة وسياستها وإجراءاتها وأفعالها التي تضع رفاهية ومصلحة المجتمع ضمن أهدافها الأساسية.

2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية: مع منتصف تسعينيات القرن الماضي وبسبب زيادة انتشار العولمة نتجت جملة من الآثار السلبية حيث ركزت المؤسسات على مراعاة مصلحتها الخاصة على حساب المجتمع، **مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:** هناك عدة مراحل مر بها تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية [9]:

المرحلة الأولى: كانت عقب ظهور الثورة الصناعية ، حيث اهتمت المؤسسات بتعظيم الربح باستعمال كل الموارد الطبيعية، فكانت تستغل تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف قاسية وأجور منخفضة، حيث أن مسؤولية المؤسسة كان يفترض أن تنحصر في إنتاج سلع وخدمات تلبي طلب المجتمع مع إهمال الجوانب الأخرى الأمر الذي أدى إلى ظهور تيارات جديدة تعمل على بعث الوعي الاجتماعي والبيئي.

المرحلة الثانية: جاءت في الربع الأول من القرن العشرين، حيث ظهرت التكتلات والنقابات المدافعة عن حقوق الأفراد، الأمر الذي ساعد على تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية الداخلية، التي تهتم بتقليص ساعات العمل وتوفير الظروف المناسبة للعمال وتأمين أماكن العمل ...الخ، ثم تحول الاتجاه إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية لتخفيف الضغط الذي أفرزه التأثير المتزايد على البيئة، وذلك الاهتمام بالمنافسين، الموردين، الزبائن ...الخ.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانتقال من المفهوم الضيق للمؤسسات أحادية الهدف اتجاه المسؤولية الاجتماعية إلى ظهور اتجاهات جديدة تنادي بتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبنيه، ومن خلال استيعاب أكثر للبيئة ومتغيراتها، الأمر الذي ساعد على ظهور ما يعرف ب"نوعية الحياة للفرد" تتضمن تقديم المزيد من السلع والخدمات تتماشى والارتقاء النوعي الحاصل في مستوى حياة الافراد[10].

كما أن مؤتمر كاليفورنيا 1972 والذي جاء تحت شعار " المسؤولية الاجتماعية لبيئة منظمة الأعمال " أوصى بضرورة إلتزام المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية عوض السعي لتعظيم الربح كهدف وحيد[11].

3- اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال العناصر التالية:[12]

- **المساهمة التطوعية المجتمعية:** يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية على المدى البعيد في الصحة والتعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي، ويلتزم عدد من المؤسسات المتعددة الجنسيات التبرع بنسبة01 % من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة الفضاءات المجتمعية، ويمكن للمؤسسات المتعددة الجنسيات إنشاء مؤسسات بمبالغ وقفية كبيرة وتقديم منح للمؤسسات الدولية غير الهادفة للربح والعاملة في الدول النامية.

- **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة :**غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمؤسسات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات، وتستطيع المؤسسات أن تكفل صدق وسهولة الاتصال مع عملائها، عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، وتستطيع المؤسسات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

- **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:** على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثيرا مَن رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة لصناعة وغيرها من المبادرات، فالمطلوب من المؤسسات القيام بمساهمة معنوية تجاه البيئة وما يحيط بها، حيث أن الهدف لأساس إنجاز القضايا الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير الأعمال، فعلى سبيل المثال إيجاد شراكة بين القطاع العام والمؤسسات الخاصة لتوجيه جهود المسؤولية بمختلف أنماطها تجاه تحقيق الأهداف بشكل عام.

4- أبعاد المسؤولية الاجتماعية: حسب carroll فان المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تقاس من خلال الأبعاد التالية[13]:

- **البعد الاقتصادي:** ويشتمل على جملة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، حيث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احترام قواعد المنافسة العادلة والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يخلف أضرارا بالمجتمع والبيئة.

- **البعد القانوني:** وهو يقوم على أساس حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة والقوانين الخاصة بحماية المستهلك، ويحتوي على مجموعة من العناصر التي يفترض أن تحترم من قبل المنظمات وبالشكل الذي يعزز العلاقة مع المستهلك والعاملين وكذلك منع الإضرار بالبيئة من خلال الاستخدام للموارد أو التلوث.

- **البعد الأخلاقي:** يقوم على مبادئ أخلاقية لضمان تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها.

- **البعد الخيري:** يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر كالذوق ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من الجانب الأخرى.

وهناك من ينظر للمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي الذي يشير إلى خلق القيمة عن طريق إنتاج السلع والخدمات وكذلك إيجاد فرص الشغل ومصادر الدخل، بينما البعد الاجتماعي يشمل مختلف عمليات المؤسسة وأنشطتها وكيفية تأثيرها على الأفراد مثل علاقات العمل والصحة والسلامة، في حين يهتم البعد البيئي بمدى تأثير أنشطة المؤسسة المختلفة على المحيط والبيئة الطبيعية.

وحسب منظمة الايزو ISO فان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل في مسؤوليتها اتجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في التالي[14] :

- التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع
- احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية
- الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة

- جعل اهتمامات المجتمع ضمن ثقافتها.

وفي الأخير يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية ترتكز على مجموعة من المبادئ التي تسعى لتحقيقها والتي تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. وهذا ما يضمنه السعي لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. حيث تسعى المبادئ التي تمثلها المسؤولية الاجتماعية إلى توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو إقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها للأجيال الحالية والقادمة مما يحقق التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: التنمية المستدامة

إن تحقيق الاستدامة البيئية يتطلب تقدما في تقليص الفوارق في الصحة والتعليم والدخل، كما يتطلب مبادرة عالمية في مجال إنتاج الطاقة وحماية النظم الايكولوجية، كما أن قضية الاستدامة هي قضية عدالة اجتماعية لأجيال الحاضر وأجيال المستقبل على حد سواء، والاستدامة ليست حكرا على البيئة بل تعني" أن نعيش حياتنا مدركين أن كل عمل نقوم به الآن سيكون له أثر على سبعة مليارات نسمة تعيش على الأرض اليوم ومليارات أخرى ستتوالى على هذه الأرض على مدى قرون من الزمن"، وبذلك أصبح مفهوم التنمية ليس مجرد اختيار ولكنه ضرورة تمليها كل من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والبيئية.

1- **تعريف التنمية المستدامة:** هي تلك الأنماط والأساليب التي يتم استخدامها بغية تعظيم المنفعة من التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على نوعية الموارد والخدمات البيئية عبر الزمن، أي هي تلك الاستراتيجيات المعتمدة لتحسين مستوى رفاهية الأفراد في الوقت الحالي وللأجيال القادمة، أي أنها تهدف إلى المحافظة على عدم انخفاض مستوى الرفاهية بمرور الزمن. للإشارة فان هناك صعوبة كبيرة في تحديد تعريف دقيق للتنمية المستدامة لكن التعاريف المقدمة تركز على النقاط التالية:

-**الطابع الاجتماعي:** وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في مختلف المناطق وبالخصوص في الأرياف ، من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المناطق والحد من النزوح نحو المدن.

- **الطابع البيئي:** ويقصد به حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية بغية توفير المواد الغذائية من جهة، ومضاعفة المساحات الخضراء.

- **الطابع التقني:** ويقصد به التوجه بالصناعات والتقنيات المستخدمة في الإنتاج نحو الأساليب التي تستهدف الإنتاج الأنظف الذي يسمح بالحد من التلوث للبيئة من جهة واستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد لإنتاج أكبر حجم ممكن من السلع والخدمات.

- **الطابع الاقتصادي:** يهتم بترشيد الاستهلاك بالإضافة إلى السعي لتدعيم وتحفيز استخدام الأنماط المثلى بغية رفع مستوى المعيشة للشعوب والحد من التخلف والفقر.

2- **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها في النقاط التالية:

- تحقيق نوعية حياة أفضل لأفراد المجتمع
- تعزيز وعي السكان لمشكلات البيئية القائمة
- احترام البيئة الطبيعية والمحيط
- تحقيق استغلال عقلاني للموارد
- ربط التكنولوجية الحديثة بأهداف المجتمع
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع
- دمج شؤون البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار

3- **شروط الوصول إلى التنمية المستدامة:** يتطلب الوصول إلى نمط التنمية المستدامة احترام جملة من الشروط من أهمها ما يلي:

- ضرورة استخدام واعتماد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية العقلانية والرشيدة والتي تضمن العدالة وذلك في سعيها لإشباع حاجات الأفراد بالنسبة للجيل الحالي مع حاجات الأجيال المقبلة، من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة البشرية والطبيعية سواء من حيث الحجم أو النوع، وكذلك استخدام التكنولوجيا بعقلانية، بالإضافة إلى العمل على جعل البيئة خالية من التلوث، بمعنى الحفاظ على بيئة نظيفة.

- يجب توفير أوضاع مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة من مختلف النواحي ، وحتى تكون هناك جهود منسجمة فيما بينها من مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الأمنية.

4- مؤشرات التنمية المستدامة: هناك العديد من المؤشرات التي تبين أن هناك تنمية مستدامة، ومن بينها نجد:

- **البيئة والموارد الطبيعية:** إن الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية يمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة، ذلك أن اغلب المجهودات تصب في كيفية تسيير المصادر الطبيعية على وجه الكرة الأرضية كما ونوعا، والاهتمام بكيفية الحد من استنزاف هذه الموارد الأمر الذي يتطلب التسيير العقلاني والعلمي لهذه المصادر باستخدام نظم الإدارة البيئية ومخططات تحسين الطرق الزراعية وإيجاد السبل المناسبة للاستخدام الأمثل لكية المياه والعديد من المعادن الطبيعية.

- **الجانب الاجتماعي:** الاهتمام بالجانب الاجتماعي يتمثل في كل الإجراءات التي تخص الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع، من حيث تزايد عدد السكان ومعدل الوفيات وكذا نسبة الفقر في المجتمع وانتشار الأمراض والأوبئة، وكذلك تحسين دخل الأفراد والأسر والحد من البطالة وبشكل عام العمل على بناء مجتمع قوي من مختلف النواحي.

- **الجانب الاقتصادي:** يهدف النشاط الاقتصادي للمجتمع إلى توفير المنتجات والخدمات التي تلبي حاجيات الأفراد وذلك مع الحفاظ على البيئة من التلوث عن طريق تحديد طبيعة الصناعات التي تتلائم والظروف البيئية المناسبة.

لقد ركز العديد من الباحثين مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، على ضرورة ابتعاد المؤسسة عن اهتمامها الوحيد والمتمثل في تحقيق أقصى الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع. وأول من نادى بممارسة المسؤولية الاجتماعية واعتبارها مجالا يفترض بالمؤسسات التوجه إليه هو Peter Drucker، إذ فتحت دراساته آفاقا واسعة لدراسة فكرة المسؤولية الاجتماعية والتعمق في تحديد تعريف لهذا الطرح الجديد.

وخلال الفترة 1940-1950 وبعد سلسلة من النقاشات والإضافات الفكرية، تم التوصل إلى اعتماد المدخل الإداري، فقد تم التحول من الهدف الأحادي للمؤسسة (تعظيم الربح) إلى إضافة هدف آخر يتمثل بتعظيم الرضا للمديرين أنفسهم، وفي ظل نمو واتساع المؤسسة، وامتداد ذلك الرضا إلى العناصر المؤثرة والمتفاعلة معها، وسواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها.

بدأت ملامح المفهوم البيئي في عام 1960 وذلك بتحسيس المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المؤسسة فحسب ولا ترتبط فقط بالسوق، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة، تتمثل في عموم المجتمع وجاءت دراسة Ralph Nader et John Galbraithحول تأثير المؤسسات الصناعية الكبيرة على المجتمع، وقد خرجا باستنتاج رئيسي مفاده "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية... فليس هناك أي حق طبيعي يترك أو يعلو على تلك المصلحة وهذا معناه من واجب المؤسسات وبخاصة الكبيرة منها أن تضع المصلحة العامة للمجتمع فوق أي اعتبار ذاتي[15].

وبهذا الشكل فمفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحقيق التأثير الايجابي نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الأرباح على الأمد الطويل بنفس الوقت، أو دون أن يكون هناك تعارض ما بين الهدفين أو تفضيل هدف الربح على انجازها الأنشطة التي تسأل عنها المؤسسة.

ثالثا :الإجراءات البيئية المتخذة من طرف مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلفECDE

من ضمن انشغالات المؤسسة حماية صحة المواطن والبيئة، حيث قامت هذه الأخيرة باعتماد تقنيات جديدة لاسيما فيما يتعلق بمصانع الاسمنت ومما من شانه أن يساهم في تقليص انبعاثات الغاز والغبار ومن ثم تقليص الأخطار الناتجة عن نشاطها الصناعي وكذا معالجة المشاكل المرتبطة بالبيئة.

سنحاول التعرف على المؤشرات المستعملة من طرف المؤسسة في تقييم أدائها فيما يخص الجانب البيئي والاجتماعي، ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

-المحافظة على الموارد: وذلك بالقيام بالعديد من الاستثمارات فيما يخص هذا الجانب إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى تطلعات المؤسسة.

-التقليل من المخلفات: لقد بذلت مؤسسة الاسمنت ومشتقاه بالشلف مجهودات جبارة في هذا الجانب وهو ما يفسره حجم الاستمارات المخصصة لشراء المصافي للتقليل من حجم المخلفات والمحافظة على البيئة من تسرب الغازات والأتربة والدخان إلى البيئة والمناطق المحيطة إضافة إلى النفايات المرمية.

-أمن وسلامة بيئة العمل في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

يعتبر هذا البعد من المواضيع الإستراتيجية التي تعمل المؤسسة على متابعتها باستمرار وذلك من خلال لجنة الصحة والأمن والتي تقوم بدراسة المسائل المرتبطة بالصحة والآمن وشروط العمل لوضع أنظمة متكاملة لتحقيق أقصى معايير السلامة والسعي للحصول على شهادات تتوج هذه المجهودات.

وللإطلاع أكثر على المجهودات التي قامت بها المؤسسة في هذا المجال ، نتطرق بنوع من التفصيل للإجراءات المعتمدة للمحافظة على البيئة خاصة تلك الإجراءات الطوعية وذلك كما يلي:

1- إجراءات الحد من التلوث

وفي سبيل ذلك قامت مؤسسة الاسمنت باتخاذ عدة إجراءات وتدابير أعطت من خلالها الأولية للحد من كمية الغبار.

*/ **إجراءات الحد من تلوث الهواء:** وتتمثل في كل من الغازات والغبار والجسيمات العالقة الأخرى، غير أن الإجراءات البيئية المتخذة من قبل المؤسسة في هذا المجال اقتصرت فقط على الحد من كمية الغبار في إطار التزامها بالتشريعات البيئية الوطنية بهذا الخصوص، حيث وانه في حالة تجاوز الكمية المحددة قانونا تتعرض المؤسسة إلى نفقات إضافية متمثلة في غرامات مالية وفق المرسوم التنفيذي رقم 299/07 المؤرخ في 27 سبتمبر 2007 والقاضي بتحديد كيفيات تطبيق الرسم التكميلي على تلوث الجو ذو المصدر الصناعي[16]

فاسترجاع غبار الاسمنت ذو منفعة مزدوجة فهو من جهة يسمح بالحد من إلحاق الأضرار بعناصر البيئة، ومن جهة يمثل قيمة مضافة للإنتاج عن طريق إعادة استخدامه في العملية الإنتاجية.

فقد أدت المصافي الميكانيكية الجديدة في إطار الاستثمار البيئي للمؤسسة إلى خفض انبعاث الغبار عبر جميع مراحل الإنتاج ومراحل استهلاك المواد الأولية إلى 10 ملغ /م^3 وهي قيمة اقل من القيمة المسموح بها للمؤسسة القديمة والمقدرة بـ50 ملغ/م^3 وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 138/06 المؤرخ في 15 أفريل 2006.

حيث ومع نهاية سنة 2010 تمكنت الجزائر بتجهيز كل أقسام الإنتاج بمصافي ميكانيكية مما يسمح بتخفيض كمية الغبار بالمؤسسة إلى مستويات قياسية كما سبقت إليه الإشارة الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة تلوث الهواء من جهة ومن جهة أخرى تحقيق وفورات مالية للمؤسسة.

-/ الإجراءات الإلزامية: تتمثل الإجراءات الإلزامية في:

- خفض مصدر المخلفات وإجراء تغييرات على المنتج والتحكم في مصدر الإنبعاثات نفسها؛

- الحد من انبعاث المخلفات (الملوثات) إلى الهواء، وتخفيض الملوثات الضارة الموجودة في الهواء عن طريق تحويلها إلى مركبات غير ضارة؛

- التحكم في نسبة الهواء إلى الوقود أثناء الاحتراق ونسبة الهواء الزائد المناسبة لضمان الاحتراق التام وتحويل أكسيد الكربون إلى ثاني أكسيد الكربون؛

- تحويل الملوثات إلى مركبات غير سامة قبل انطلاقها إلى الهواء : تعد عملية الأكسدة من أهم الطرق المستخدمة لتحويل الملوثات السامة إلى مركبات جديدة غير سامة، وتكون عملية الأكسدة عادة فعالة بشكل كبير، لتحويل بعض الغازات إلى مركبات غير ضارة إلا أنها نادرا ما تستعمل لتحويل الجزيئات الصلبة؛

- المرشحات: يتم فصل الجزيئات الصلبة قبل انطلاقها إلى الهواء الخارجي بواسطة مرشحات تسمح للغازات بالمرور، بينما تحجز الجزيئات الصلبة لكبر حجمها مقارنة مع جزيئات الغازات.

- تدوير الأتربة وإعادة استخدامها يتم استخدام الأتربة المتجمعة في مصافي الأكياس في المؤسسة أو خارجها.

- / **الإجراءات الطوعية**[17]

- استبدال المازوت (محتوى مرتفع من غاز الكبريت) بالغاز الطبيعي؛

- الحفاظ على درجة حرارة احتراق معتدلة للحد من انبعاثات الجسيمات وأكسيد النتروجين؛

- الإذابة في السوائل: عندما يمرر الهواء المحتوى على الغازات الملوثة خلال سوائل معينة قبل انطلاقه إلى الهواء الخارجي يتم ذوبان هذه الغازات السامة في السوائل؛

- الامتصاص: من خلال هذه الطريقة يتم تمرير الغازات داخل أجسام صلبة مسامية ذات سطح نوعي كبير مثل الكربون النشط فتقوم هذه الأجسام الصلبة بامتصاص جزيئات الغازات على سطحها

- فصل الملوثات وترسيبها قبل الانبعاث في الهواء ، وفي هذه الطريقة يتم فصل الملوثات سواء كانت جزيئات صلبة أو غازات، قبل انطلاقها في الهواء الخارجي ويتم ذلك بطرق عدة أهمها المرشحات والمرسبات الإلكتروستاتيكية؛

- الترسب الإلكتروستايتكي وفي هذه الطريقة يتم احتجاز الجزيئات الصلبة على أسطح الجزيئات الصلبة بفعل الطاقة الإلكتروستاتيكية

- خفض انبعاث الأتربة (الغبار) عند المصدر وهناك ثلاثة وسائل لخفض انبعاث الأتربة وهي:

* خفض دوامات الغازات داخل الفرن؛

* تجنب سرعات تدفق الغازات العالية؛

* استخدام السلاسل عند الطرف البارد في الفرن (تستخدم في الطرقة الرطبة) حيث تقوم باحتجاز الأتربة قبل دخولها إلى المدخنة.

الجدول التالي يبين مستوى الانخفاض في تلوث الهواء.

الجدول رقم (01): معدل انبعاث الغبار في الهواء من 2010 إلى 2013

البيان	الوحدة	2010	2011	2012	2013	التطور%		
						11/10	12/11	13/12
انبعاث الغبار في الجو	Mg/m3	21	14.82	13.6	16.52	70-	0.9-	16.5

المصدر: وثائق من المؤسسة

*/ **إجراءات الحد من التلوث بالمواد الصلبة:** تنقسم النفايات الصلبة بالمؤسسة إلى نفايات مرتبطة مباشرة بالعملية الإنتاجية والمتمثلة في الطوب الحراري المستعمل وفضلات غربلة الرمل وتتعامل معها المؤسسة بتخزينها في المحجرة الرئيسية.

أما النفايات غير المرتبطة مباشرة بالعملية الإنتاجية، المخلفات الناتجة عن عملية التعبئة والتغليف بما فيها (الورقية، الزجاجية، الخشبية والحديدية) فتقوم بتجميعها وتخزينها حسب نوعيتها من اجل بيعها كبيع نفايات الورق إلى مؤسسة صنع الورق بوهران.

***/ إجراءات الحد من تلوث المياه**

تتولد مياه الصرف في مصانع الاسمنت من عمليات التبريد لمعدات التشغيل، وتبريد كل من الغازات والكلنكر وتتضمن مياه الصرف (قبل معالجتها) مواد صلبة ذائبة مثل هيدروكسيرات البوتاسيوم والصوديوم، الكلوريدات والكبريتات، ومواد صلبة عالقة مثل كربونات الكالسيوم وحرارة مهدورة، فتتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات لمعالجتها.

-/ **الإجراءات الإلزامية:** وهي تلك الإجراءات المنصوص عليها بقانون وتتمثل في

- عمليات تدوير المياه لإعادة استخدامها بواسطة أبراج أو برك التبريد برك الترسيب ، برك مخبر مياه الصرف تستخدم أبراج وبرك التبريد لخفض حرارة المياه المستخدمة في تبريد معدات التشغيل وكل من الغازات والكلنكر، أما برك الترسيب فتستخدم لخفض تركيز المواد الصلبة العالقة بينما تستخدم برك حجز المياه للتخلص من أتربة الفرن.

- تعويض المياه التي يتم بواسطتها تبريد كل من الكلنكر والغازات بواسطة أجهزة تهوية نستطيع من خلالها الاقتصاد في الماء.

- حفر القنوات للتحكم في تيار الصرف السطحي الناتج عن ابتلال أكوام المواد الخام أو المخلفات الصلبات، وتبطين مناطق حفظ هذه الأكوام للتحكم في الارتشاح الناتج عن ابتلالها.

-/ **الإجراءات الطوعية:** وهي الإجراءات غير المنصوص عليها بقوانين تتخذها المؤسسة لتفعيل عمليات الإنتاج ولتجنب الضغوط القانونية وتتمثل فيما يلي:

- فصل أو تجميع خطوط مجاري الصرف السائل للحد من إجراءات المعالجة الزائدة؛

- معالجة عند الصرف النهائي نظرا لما تتميز به مياه الصرف من تركيزات مرتفعة من المواد الصلبة الذائبة كلية والمواد الصلبة العالقة.

2- إجراءات ترشيد استهلاك الموارد

*/ **ترشيد استهلاك المياه:** وذلك من خلال اعتماد المؤسسة لتكنولوجيا الطريقة الجافة والمستخدمة حاليا في كل خطوط الإنتاج حيث تستهلك هذه الطريقة كميات قليلة من الطاقة مقارنة بالعملية الرطبة.

كانت المؤسسة تستعمل مياه الشبكة الحضرية في العملية الإنتاجية من اجل تبريد غازات الفرن والكلنكر، كما تستخدم المؤسسة الماء لأغراض أخرى (كالطبخ، الخدمات، التنظيف....الخ) حيث تتوفر المؤسسة على شبكة مياه صناعية مغلقة تضمن استرجاع كميات المياه المستعملة وعدم صرفها في مجاري الصرف الصحي.

وابتدءا من جانفي 2008 أقدمت المؤسسة على استغلال بئرين متواجدين على ترابها داخل المؤسسة مكنها من الاستغناء عن التزويد بمياه الشبكة الحضرية، وهذا ما يشكل ربح إضافي بالنسبة للمؤسسة.

- ومع بداية سنة 2010 قامت المؤسسة باستبدال كمية المياه المستعملة للتبريد بأجهزة تهوية، الأمر الذي سمح بتقليص حجم استهلاك المياه وترشيد استغلالها بما يتماشى وأهداف التنمية المستدامة.

*/ **ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية:** تستعمل مؤسسة الاسمنت الطاقة الكهربائية لتسيير مختلف أقسام الإنتاج بما فيها الأقسام الرئيسية والأقسام المساعدة، فأقسام الإنتاج الرئيسية تستهلك حوالي 70% من الطاقة الكهربائية فنجد طواحين المواد الأولية والكلنكر تعمل كلها بالطاقة الكهربائية ما عدا الفرن الذي يعمل بالغاز الطبيعي وعليه فكل زيادة في الكمية المنتجة ترافقها زيادة في استهلاك الطاقة الكهربائية التي تمثل نسبة 4.04 من ثمن الطن الواحد مع احتساب جميع الرسوم.

ورغم التحكم النسبي في استهلاك الطاقة الكهربائية، تبقى مؤسسة الاسمنت تسعى إلى ترشيد هذه الأخيرة، ومحاولة تحفيزها من خلال الاستثمارات الموجهة لذلك والمتمثلة خاصة في بطاريات التكثيف والتي تعمل استرداد الطاقة الإرتكاسية التي تضيع في خطوط الوصول التي تربط المؤسسة بالمحطة الرئيسية للكهرباء وتفادي الغرامات المالية الناتجة عن هذا الضياع.

*/ **ترشيد استهلاك الطاقة الحرارية (الغاز الطبيعي):** تستهلك مؤسسة الاسمنت الغاز الطبيعي في عملية طهي الكلنكر وهذه العملية تتطلب درجة حرارة عالية، وعليه فان التوسع في الإنتاج يتطلب استهلاك كميات اكبر من الغاز الطبيعي لإنتاج نوعية جيدة من الكلنكر، مما يرفع من قيمة التكاليف التي تتحملها المؤسسة.

ومحاولة منها لترشيد استغلاله والحد من إهداره كونه احد الموارد الطبيعية الغير متجددة تحرص المؤسسة على التحكم في عملية التشغيل من خلال :

- انخفاض تكلفة الطن الواحد من قيمة كمية الغاز الطبيعي؛

- تقليل توقفات الفرن أثناء العملية الإنتاجية؛

الجدول التالي يبين معدلات الانخفاض المحققة من طرف المؤسسة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.

جدول رقم (02) : مؤشرات استهلاك الموارد من 2010 إلى 2013

البيان	الوحدة	2010	2011	2012	2013	التطور%		
						11/10	12/11	13/12
استهلاك الحرارة الخاص	Kcal/kg kk	905	907.64	929.11	913.73	0.2	2.3	1.7-
استهلاك الكهرباء الخاص	Kwh/tciment	95.83	98.82	105.34	98.60	3.1	6.6	6.4-
الاستهلاك الخاص للمقاومات	Kg/Tkk	1.33	1.75	1.92	1.00	31.5	9.7	48-
استهلاك المياه الصناعية	M3/t-ciment	0.114	0.116	0.104	0.086	1.7	10.4-	17.3-

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مسؤول إدارة الجودة والبيئة لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته.

3- مساهمات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف

يخلف نشاط مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف أثار بيئية واجتماعية كبيرة، مما جعلها تخصص مساهمات عديدة تجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها والمتأثرة بنشاطها يمكن عرضها في النقاط التالية:

- مساهمة المؤسسة في المباني والسكنات على المستوى الوطني؛
- تزويد المشاريع الكبرى بمادة الإسمنت على مشروع الطريق السيار شرق غرب وبناء الجسور والمطارات والمستشفيات...؛
- مشروع ميترو الجزائر ؛
- السدود (الكريمية، تيسمسيلت، قرقار، سيدي يعقوب، كاف الدير..)؛
- الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة؛
- التعاون مع الجامعات في مجال البحث العلمي؛
- المساعدة في النمو للطلب على مادة الإسمنت وإنشاء الاستخدامات المباشرة والغير مباشرة؛
- استثمارات معتبرة فيما يخص البيئة؛
- المساهمة في التنمية المحلية والرفاهية لعمال المؤسسة والجماعات المحلية؛
- الرعاية للعديد من النوادي الرياضية والثقافية والسياسية.

***/ المساهمات العامة**

تقتصر المساهمات العامة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE في تقديم نسبة من الأرباح للمبيعات الخيرية وعادة ما تكون هذه الجمعية هي " جمعية الأمل" ولا تكرر هذا العمل كل سنة، وهذا ما يؤكده المكلف بالمحاسبة، حيث قدمت المؤسسة سنة 2013 ما يقارب 100.000 دج لصالح " جمعية الأمل" لتساهم بذلك في مساعدة مرضى السكري، وما يقارب 591.830 دج لفائدة دور الأيتام والمسنين، أما في سنة 2009 فساهمت المؤسسة في شراء كبش العيد لصالح **دور الأيتام** والمسنين بما يقارب 140.000 دج وهو مبلغ ضئيل مقارنة برقم أعمالها الضخم.

كما تساهم المؤسسة في رعاية الأندية الرياضية خاصة **أولمبي الشلف** ASO وهذا العمل الوحيد الذي تكرره المؤسسة كل سنة، حيث بلغ مبلغ الرعاية الرياضية في سنة 2009 إلى ما يقارب 11.150.000 دج وما يقارب 17.000.000 دج سنة 2010.

***/ المساهمات البيئية**

ينتج عن مراحل تصنيع الاسمنت مخلفات أما في شكل مخلفات غازية أو مخلفات صلبة أو مخلفات سائلة أو ملوثات معنوية، وهي تؤثر على البيئة بحيث تخل بالتوازن البيئي كما يمكنها أن تؤثر على الصحة العمومية وعليه فان مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهECDE تلتزم ببعض الأعمال الطوعية لتحسين بيئة العمل الداخلية والبيئية الخارجية فقامت ببعض الأنشطة كتطبيق مشروع المصفاة الجديدة حيث قدر مبلغ المشروع سنة 2009، بما يقارب 792.396.290 دج وفي إطار النظافة الداخلية

للمؤسسة وعمليات التشجير فتوكل مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف هذه المهام لمؤسسة EMIFOR حيث قدر المبلغ المدفوع لهذه الأخيرة سنة 2009 بما يقارب 4.614.541 دج **سنة**2010 .

خاتمة:

أصبح العالم يعيش تهديدات حقيقية جراء الاستخدام المفرط لعناصر الإنتاج والتي أثرت سلبا على البيئة بشكل عام، وتتحمل المؤسسات الصناعية خاصة حصة معتبرة من المسؤولية في هذا الشأن، ذلك أنها ركزت اهتمامها بشكل شبه كلي على السعي وراء تعظيم الأرباح بمختلف السبل حتى وان كانت على حساب صحة أفراد المجتمع ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في بعض العناصر الطبيعية الناضبة ، وحتى بعض أنواع الكائنات الحية، ومن جهة ثانية تسبب نشاطها الصناعي في إحداث تلوث بوتيرة متزايدة للبيئة سواء في الغلاف الجوي وحتى في المحيطات والبحار، الأمر الذي أدى بالخبراء إلى دق ناقوس الخطر.

وعليه فقد بات من الضروري أ، تلتزم هذه المؤسسات بالمحافظة على البيئة وتتحمل مسؤولياتها الكاملة عن الأضرار التي يخلفها نشاطها، كما أن أفراد المجتمع مطالبون بالتحرك من خلال سلوكاتهم اتجاه المؤسسات والضغط عليها لتحمل مسؤولياتها اتجاه أفراد المجتمع.

إن التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية يساعدها على تحقيق نتائجها الاقتصادية بشكل أفضل عن طريق تحقيق رضا الزبائن، كما يساهم في المحافظة على البيئة بشكل عام وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذا البحث تبين لنا أن مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف قد حققت نتائج واضحة في مجال المساهمة في دعم التنمية المستدامة.

الهوامش

1- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية www.un.org/arabic/esa/progareas/socdev.htm.l

2- Michel Barabel, Olivier Meier, la gestion international des ressources humaines, Dunod, paris,2008,p108

3-www.wikibidia-org / le 14- 08-2016

4- طارق راشي، دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي " النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي" 09 – 10 - 2013 اسطنبول تركيا ص 13.

5- طاهر محسن الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009،ص 52

6-Marie Françoise Guyon aud et Frédérique willard, Du management environnemental au Développement durable des entreprises, France, Adene ,2004, p 05

7- عايد بعد العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.

8- صالح الحموري، رولا المعايطة، ا لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015

9- طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2008.

10- ثامر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 09.

11- www.arabvolunteering-org.

12- حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط لكويت، العدد 90 ، فبراير 2010 ، ص10.

13- طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث المعاصرة، عدد 02، الأردن، 1997

14- لزهر العابد، التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية – دراسة حالة شركة NIKE ،مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة-2- العدد 01، 2014.

15- Holms Sandra, L'adapting corporate structure for social responsibility, CMR, vol 20 N117, Falle 1976,

16- منشورات عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007

17- استنادا إلى معلومات مسؤول إدارة الجودة والبيئة بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف